The Arab National Approach in Kuwait's Foreign Policy 1961-1990

Faisal M. A. Abu sulaib

Abstract: This study aims to explore the historical roots of Arab nationalist thought in Kuwait and its impact on Kuwait foreign policy. Primarily, this study seeks to outline the most important aspects of the Arab national approach in Kuwait's foreign policy since its independence in 1961 and until the Iraqi invasion of Kuwait in 1990. Moreover, the study seeks to analyze the factors underlying the emergence of Arab nationalism in Kuwait's foreign policy during this period (1961-1990). The study reached major conclusions, the most important of which was that the Arab national approach in Kuwait's foreign policy during the period (1961-1990) was represented by a number of aspects on the top of which was: Kuwait's Arabic Identity which was clearly manifested in the constitution of Kuwait issued in 1962, which stated that Kuwait is an Arabic country, its formal language is the Arabic language, and its people are part of the Arab Nation. In addition, the foreign financial aid that was provided by Kuwait to Arabic countries can be considered another aspect of this Arabic national orientation in its foreign policy. Furthermore, Kuwaiti support of Arab causes, especially the Palestinian cause, is another aspect of this approach as well as Kuwait's role as a moderator in resolving disputes that arise among Arabic countries. Moreover, Kuwait's opposition to military deployments of any foreign troops on its territories during 1961-1990 is an important aspect of the Arab national approach in its foreign policy. The study also concluded that Kuwait's adoption of Arab national approach in its foreign policy was due to a number of major factors; the most important factors were: historical and geostrategic factors, Abdul-Kareem Qasem's threats after the independence of Kuwait in 1961, the impact of Kuwaiti Arab nationalists on foreign policy decision making, and the personal factors of the ruler of Kuwait during the

independence period Sheikh Abdulla Al Salem, who approved of the theses of Arab nationalism.

Keywords: Kuwait foreign policy, Arab National Approach.

التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية (1961-1990)

فيصل أبوصليب*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف الجذور التاريخية للفكر القومي في الكويت وتأثيره في علاقات الكويت الخارجية، كما تحاول الدراسة رصد أهم مظاهر التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية منذ استقلالها في عام 1961 حتى الغزو العراقي للكويت في عام 1990. وتسعى الدراسة إلى تحليل أهم العوامل وراء تبني الكويت للنهج القومي العربي في سياستها الخارجية خلال هذه الفترة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج رئيسة، أهمها أن التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة من 1961 حتى 1990 تمثل في مجموعة من المظاهر، أهمها: هوية الكويت العروبية التي اتضحت في دستور الكويت الذي صدر في عام 1962 والذي أشار إلى أن الكويت دولة عربية واللغة الرسمية للكويت هي اللغة العربية، وأن شعب الكويت جزء من الأمة العربية. كما تعتبر المساعدات المالية التي قدمتها الكويت للدول العربية أحد مظاهر هذا التوجه القومي، إضافة إلى دعمها للقضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وقيامها بدور الوساطة في حل الخلافات العربية، ورفضها للوجود العسكري الأجنبي في أراضيها خلال هذه الفترة. وتوصلت الدراسة إلى أن تبني الكويت للنهج القومي العربي في سياستها الخارجية يعود إلى عوامل رئيسة، أهمها: العامل التاريخي والجغرافي، وتهديد عبد الكريم قاسم للكويت بعد استقلالها في عام 1961، وتأثير القوميين العرب الكويتيين في صنع القرار الخارجي، وشخصية حاكم الكويت في فترة الاستقلال الشيخ عبد الله السالم الذي توافق مع الأطروحات القومية العربية.

المصطلحات الأساسية: سياسة الكويت الخارجية، التوجه القومي العربي.

(*) قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت drabusulaib@hotmail.com .

مقدمة:

يعد التوجه القومي العربي أصيلاً في سياسة الكويت الخارجية؛ حيث أسهمت الكويت في خدمة القضايا العربية بكل الوسائل والإمكانات المتاحة لها. وانطلاقاً من ذلك تأتي هذه الدراسة لتوضيح البعد القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية، وبالتحديد خلال الفترة الزمنية التي تبدأ من استقلال الكويت في عام 1961 حتى الغزو العراقي لها في عام 1990، وبيان أهم المظاهر الرئيسة لهذا التوجه القومي، وتحليل أهم العوامل المؤثرة التي دفعت الكويت إلى تبني الخط القومي في سياستها الخارجية خلال هذه الفترة.

وبناءً على ذلك، قسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة، يتناول الجزء الأول منها الجذور التاريخية لظهور التوجه القومي العربي في الكويت، ويناقش الجزء الثاني أهم المظاهر الرئيسة للتوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961–1990، ويهتم الجزء الثالث بتحليل العوامل الرئيسة وراء ظهور التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية خلال هذه الفترة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في بيان أثر البعد القومي العربي في تشكيل سياسة الكويت الخارجية منذ استقلالها في عام 1961 حتى الغزو العراقي لها في عام 1990، وذلك برصد مظاهر اهتمام الكويت بمحيطها العربي ودعم قضاياه المشتركة، وتحليل العوامل الرئيسة وراء ظهور مثل هذا التوجه في سياسة الكويت الخارجية خلال هذه الفترة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

– تعرف الجذور التاريخية للتوجه القومي العربي في الكويت قبل استقلالها في عام 1961.

– رصد مظاهر التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة (1961–1990).

– تحليل عوامل ظهور التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة (1961–1990).

تحديد مشكلة الدراسة:

حددت مشكلة الدراسة بثلاثة محددات رئيسة، هي:

– **التحديد الموضوعي:** دراسة مظاهر التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961–1990 وتحليل العوامل الرئيسة وراء ظهور مثل هذا التوجه في سياسة الكويت الخارجية خلال هذه الفترة الزمنية.

– **التحديد المكاني:** ينحصر مكان الدراسة في دولة الكويت والوطن العربي؛ حيث إن موضوع البحث يركز على أثر التوجه القومي العربي في تشكيل علاقات الكويت الخارجية تجاه الدول العربية.

– **التحديد الزماني:** تنحصر الفترة الزمنية للدراسة منذ استقلال دولة الكويت في عام 1961 حتى الغزو العراقي للكويت في عام 1990، والسبب الرئيس وراء اختيار هذه الفترة الزمنية يرجع إلى أن عام 1961 هو العام الذي حصلت فيه الكويت على استقلالها، وأصبحت قادرة على رسم سياسة خارجية مستقلة وتنفيذها، ومن جانب آخر، فإن عام 1990 هو العام الذي حدث فيه الاحتلال العراقي للكويت، الذي شكّل نقطة تحول في سياسة الكويت الخارجية. وتعتبرهذه الفترة الزمنية الممتدة منذ 1961 ولغاية 1990 هي الفترة التي شكلت ذروة تأثير التوجه القومي العربي في تشكيل سياسة الكويت الخارجية.

فروض الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى فرضين رئيسين، مفادهما أن:

1 – التوجه القومي العربي كان له أثر واضح في تشكيل سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة من 1961 حتى 1990.

2 – هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية أسهمت في ظهور التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة من 1961 حتى 1990.

أسئلة الدراسة:

1 – ما الجذور التاريخية لظهور الفكر القومي العربي في الكويت؟

2 – ما المظاهر الرئيسة للتوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961–1990؟

3 – ما العوامل الرئيسة وراء ظهور التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961–1990؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي؛ كون الموضوع الذي تتناوله بالبحث يركز على مرحلة سابقة من مراحل تطور سياسة الكويت الخارجية، وهي المرحلة التي امتدت من استقلال الكويت في عام 1961 حتى الغزو العراقي للكويت في عام 1990، كما تبنت الدراسة المنهج التحليلي الذي يركز على رصد مظاهر التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية، وتحليل العوامل الرئيسة وراء ظهور هذا التوجه خلال الفترة المذكورة.

أولاً – الجذور التاريخية لظهورالفكر القومي العربي في الكويت:

تعود بدايات ظهور الفكر القومي العربي في المنطقة إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ إذ ساد المشرق العربي تيار مناهض للسلطة العثمانية ويدعو لاستقلال الأمة العربية عن التبعية لها. وفي بدايات القرن العشرين، وصلت إلى الكويت والبحرين بعض منشورات الجمعيات العربية السرية التي صدرت في إسطنبول وباريس والقاهرة وبيروت، والتي نددت بالحكم العثماني في الدول العربية ونادت بحق العرب في الاستقلال وتقرير المصير (الزيدي، 2012: 202–207). وقد تنامى الوعي القومي في منطقة الخليج العربي بعد أحداث الثورة العربية الكبرى في الحجاز في عام 1916 على يد الشريف الحسين بن علي، التي نادت بالاستقلال عن الدولة العثمانية وإقامة دولة عربية موحدة (الرميحي، 1976: 250).

وظهر الوعي القومي العربي في الكويت بصورة أكثر وضوحاً في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين؛ حيث تعاطف الشعب الكويتي مع القضية الفلسطينية منذ مرحلة مبكرة. ففي عام 1933 أرسل عدد من الشباب الكويتي رسالة إلى المقيم البريطاني في الكويت يحتجون فيها على سياسة التنكيل التي تمارسها سلطات الانتداب البريطاني ضد الفلسطينيين (المديرس، 2008: 9). وقد أثرت الأحداث التي جرت في فلسطين في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي على الكويت، وحركت المشاعر القومية لدى كثير من أفراد الشعب الكويتي؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور بعض النشاطات ذات الطابع القومي مثل تنظيم الاجتماعات القومية وجمع التبرعات وتهريب السلاح إلى فلسطين (النجار، 2000: 24).

ويشير عبد المالك التميمي إلى أن علاقات الكويت مع الأقطار العربية في الثلاثين سنة قبل استقلال الكويت في عام 1961 كانت في أساسها علاقات شعبية أكثر منها رسمية؛ حيث بدأت مع الثورة الفلسطينية في عام 1936، التي تزامنت مع تطور الوعي القومي لدى الشباب الكويتي في فترة الثلاثينيات. وقام الشعب الكويتي بالضغط على الحاكم حينها لطرد اليهود من الكويت بعد أحداث ثورة 1936 (التميمي، 1982).

وعندما اندلعت هذه الانتفاضة الفلسطينية في عام 1936 قام عدد من الشباب الكويتي من طبقة التجار بتشكيل لجنة لمناصرة الشعب الفلسطيني، سميت "لجنة أكتوبر"، قامت بجمع التبرعات لصالح الانتفاضة في فلسطين. ولم تقتصر المساعدة الكويتية للثورة الفلسطينية على الدعم المعنوي والمالي، بل تعدت ذلك إلى تهريب الأسلحة للثوار الفلسطينيين عن طريق العراق (المديرس، 2008: 10–13). كما نشأت خلال هذه المرحلة ما أطلق عليها "الحركة العربية السرية"، التي كان يترأسها الدكتور قسطنطين زريق، وأسهمت هذه الحركة في دعم ثورة 1936 في فلسطين، وقد كان هناك بعض الأسماء الكويتية في هذا التنظيم القومي السري، مثل عبد الله الصقر وعبد اللطيف الغانم وخالد العدساني (الخطيب، 2007: 98).

كما كان للأحداث في العراق، مثل ثورة رشيد عالي الكيلاني، تأثيرها في تنامي الفكر القومي في الكويت (السقاف، 1983: 26)، وفي المقابل كان هناك صدى في الكويت لتوجهات الملك غازي في العراق، الداعية إلى تحقيق الوحدة بين الكويت والعراق، ومناصرة القضايا العربية. وقد كان من الطبيعي أن يكون للجوار الجغرافي للعراق مع الكويت دوره في نمو الوعي القومي فيها، في الوقت الذي كان فيه العراق يشهد نمو الأحزاب القومية والحركة الوطنية ضد الاستعمار البريطاني، ونشاط الصحافة والأندية الثقافية. وقد أنشئت في الكويت خلال هذه الفترة "لجنة التحرير القومي"، التي دعت إلى التحرر من الاستعمار البريطاني والوحدة مع العراق (الزيدي، 2012: 210).

وظهرت في الكويت في عام 1938 جماعة سياسية جنحت للعمل السري وأعدت برنامجاً إصلاحياً، وهي المجموعة التي أُطلق عليها حينها "كتلة الشباب الوطني"، وقد تأثرت هذه الكتلة بالأفكار القومية التي ظهرت في العراق وسورية، ونشرت أهدافها في صحيفة الزمان العراقية، وكان من بين أهدافها المطالبة

"بالسماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أي عربي من ذلك مهما كانت الأحوال، واتخاذ الإجراءات لإزالة سوء التفاهم مع الجارات العربيات بهذا الخصوص"، وهو المطلب الذي كان يعكس التوجه القومي لهذه الكتلة الوطنية في الكويت (النجار، 2000: 24–27)

ويقول أحمد السقاف – وهو أحد رواد الفكر القومي العربي في الكويت –: إنه كان للعراق تأثير واضح في الكويت نظراً للارتباط الوثيق بين البلدين، ولقرب العراق الجغرافي من الكويت، وأكبر دليل على هذا التأثير مطالبة الطلائع القومية الواعية في الكويت بمجلس تشريعي في عام 1938 (السقاف، 1983: 26–27). وقد تأثرت هذه المجموعة الشبابية المتعلمة في الكويت بتجربة النظام البرلماني في العراق، وطالبت بتنظيم خاص للإمارة في الكويت (الديين، 2012: 4)، وقد مثّل العراق، بنظامه السياسي البرلماني في ذلك الوقت، نموذجاً للتطور والتقدم والإدارة الحكومية الجيدة، بالنسبة للكويتيين آنذاك. وكان غالبية المتعلمين في الكويت، قد أتموا تحصيلهم العلمي في العراق، كما كان أعضاء "الكتلة الوطنية" متأثرين بالتوجهات القومية خارج الكويت (النجار، 2000: 26؛ الفيلي، 2011)، ويقول خالد العدساني، أحد أعضاء الكتلة الوطنية وسكرتير المجلس التشريعي في عام 1938، في مذكراته: "كانت حركتنا الوطنية في الكويت – بطبيعة الحال – متأثرة بالحركات القومية الأخرى المنبثقة من البلدان العربية الكبرى" (مذكرات خالد العدساني: 116). وفي عام 1948 صدرت مجلة "كاظمة" وهي أول مجلة مطبوعة في الكويت، وقد اتجهت منذ عددها الأول اتجاهاً قومياً (السقاف، 1983: 27).

ويشير أحمد الخطيب إلى أن موقع الكويت الجغرافي وميناءها التجاري المزدهرأسهما في توطيد العلاقة مع الهلال الخصيب وإشاعة الجو القومي التحرري في الكويت؛ حيث اتسم أهل الكويت بحب الانفتاح والتطور؛ الأمر الذي جعل الكويت أرضاً خصبة للفكر القومي العربي (الخطيب، 2007: 94–99). وقد ساهم أحمد الخطيب في تأسيس حركة القوميين العرب خلال دراسته في الجامعة الأمريكية في بيروت مع مجموعة من الطلاب الآخرين الذين تأثروا بأفكار الدكتور قسطنطين زريق القومية، مثل جورج حبش ووديع حداد وحامد الجبوري وهاني الهندي. وبعد تخرجه وعودته إلى الكويت في عام 1952، أسهم الخطيب في وضع أسس حركة القوميين العرب في الكويت (الزيدي، 2012: 212).

وفي فترة الخمسينيات من القرن الماضي، حدثت تطورات سياسية مهمة في الكويت، تمثلت في وصول الشيخ عبد الله السالم إلى الحكم في عام 1950، وهو الذي كان معروفاً بمواقفه المؤيدة للحركة الوطنية التي ظهرت في فترة الثلاثينيات، وكان من الشخصيات المثقفة والمستنيرة والمتعاطفة مع التوجهات الديمقراطية والإصلاحية. كما شهدت الكويت في هذه الفترة عودة الخريجين الكويتيين الذين درسوا في الخارج، وتدفق العرب إلى الكويت مع زيادة الدخل النفطي، خصوصاً من المهاجرين الفلسطينيين الذين كانوا – في الغالب – يحملون توجهات سياسية تشكلت نتيجة للصراع السياسي مع الاحتلال الإنجليزي والمشاريع الصهيونية في فلسطين. وقد شهد المجتمع الكويتي حراكاً اجتماعياً وثقافياً وفكرياً منذ فترة الخمسينيات من القرن الماضي، تمثل في تأثر المجتمع بالتوجهات الفكرية لحركة القومية العربية، والناصرية، نتيجة للبعثات الدراسية في الخارج، وفي مصر بالتحديد (الخطيب، 2007: 100–101؛ عمر، 2012).

وقد أدى تحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية بعد ظهور الثروة النفطية في الكويت خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي – إلى زيادة حركة التجارة والاتصال مع البلدان العربية، وظهور النخب السياسية والاجتماعية الجديدة، ونمو الوعي السياسي والثقافي وانتشار التوجهات القومية بين صفوف هذه النخب وفي مقدمتهم طبقة التجار الذين كان لهم دور في تأسيس الحركة القومية في الكويت (الزيدي، 2012: 211). وخلال هذه الفترة، توسعت حرية العمل المدني في الكويت؛ فظهرت الصحافة والأندية الثقافية والاجتماعية والرياضية. وفي عام 1954 شكلت "لجنة الأندية الكويتية"، التي كانت تضم جميع الأندية الموجودة في الكويت، من مثل النادي الثقافي القومي، ونادي المعلمين، ونادي الخريجين، وهي الأندية التي كان يسيطر عليها التوجه القومي العربي. وقادت هذه الأندية العمل الوطني والتصدي لشركات النفط الأجنبية، والتضامن مع الحركات التحررية للشعوب العربية (الرجيب، 2014؛ الديين، 2012: 8؛ الخطيب، 2007: 121، 181).

وبناءً على ما سبق، يتبين أن الجذور التاريخية لظهور التوجه القومي في الكويت تعود إلى فترة سابقة لاستقلالها في عام 1961، حيث تنامى هذا الوعي القومي العربي في الكويت منذ بدايات القرن الماضي؛ نتيجة لبعض المؤثرات الإقليمية، وخصوصاً تأثير الأحزاب الوطنية والقومية في المناطق القريبة من الكويت وأهمها العراق، وتأثر بعض الكويتيين الذين درسوا هناك، وخصوصاً من

أبناء طبقة التجار، بالأفكار والتوجهات القومية، وكان لهذه العناصر الوطنية دور مهم في نشر الوعي القومي في الكويت. كما كان للأحداث الإقليمية التي ظهرت في فلسطين وأهمها ثورة 1936، وأحداث "النكبة" في عام 1948، تأثيرها الكبير في تعاطف الشعب الكويتي مع القضايا العربية وتنامي الفكر القومي بين أفراده. كما أن أحداث تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر في عام 1956، والشخصية الكاريزماتية للرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر ذي التوجهات القومية، والتأثير الإعلامي لإذاعة صوت العرب في مصر، أسهمت بأدوار مهمة في تنامي المد القومي في جميع البلدان العربية، ومن بينها الكويت.

ثانياً – مظاهر التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961–1990:

يمكن رصد مظاهر التوجه القومي في سياسة الكويت بداية من استقلالها في عام 1961 حتى الغزو العراقي لها في عام 1990 في نقاط رئيسة، أهمها: هوية الدولة الرسمية، وتقديم الكويت المساعدات المالية للدول العربية، ودعمها القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وقيامها بدور الوسيط في حل الخلافات العربية، ورفضها لفكرة الوجود العسكري الأجنبي في أراضيها.

1 – هوية الكويت القومية:

يمكن تحديد مدى أهمية التوجه القومي في الكويت من خلال تعرف هويتها الوطنية التي اتضحت ملامحها في طبيعة دستور الكويت، الذي تم وضعه في عام 1962، وهو الدستور الذي حمل صبغة قومية واضحة؛ حيث نص الدستور الكويتي في ديباجته على ما يأتي: "نحن – عبدالله السالم الصباح – أمير دولة الكويت رغبة في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز، وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية وخدمة السلام العالمي والحضارة الإنسانية.. وبناء على ما قرره المجلس التأسيسي – صدقنا على هذا الدستور وأصدرناه". كما نص الدستور في مادته الأولى على أن "الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة، وشعب الكويت جزء من الأمة العربية"، ونصت المادة الثالثة منه على أن "لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية" (دستور دولة الكويت، 1962).

2 – تقديم المساعدات المالية للدول العربية:

يعتبر تقديم الكويت المساعدات المالية للدول العربية من النقاط المهمة التي

تجسد أهمية الأبعاد الإنسانية والقومية والواجبات العقائدية تجاه الدول النامية في سياسة الكويت الخارجية (الشاهين، 2001: 108). وقد سعت الكويت منذ بداية الخمسينيات من القرن الماضي إلى تقديم المساعدات المالية للدول العربية، سواء عن طريق المنح أو القروض أو تمويل المشاريع التنموية، وزادت هذه المساعدات بعد استقلال الكويت في عام 1961؛ حيث تم في عام 1962 تأسيس اللجنة الدائمة لمساعدة الخليج العربي، التي تغير اسمها في عام 1965 إلى الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي، وقدمت الكويت من خلالها المساعدات للبحرين والإمارات وعمان واليمن (الجاسم، 2006).

وقامت الكويت بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية في ديسمبر 1961، بعد شهور قليلة من استقلالها، وذلك في سعيها لتوظيف قدراتها المالية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. وقد كان نشاط الصندوق الكويتي للتنمية – منذ بداية عمله في عام 1961 حتى عام 1974 – مقصوراً على الدول العربية فقط، وهو ما يوضح الخط القومي العربي في مسار سياسة الكويت الخارجية. وفي 17 يوليو 1974 صدر القانون رقم 25 لسنة 1974 الذي نص على توسيع نطاق أعمال الصندوق لتشمل جميع الدول العربية وغير العربية، وزيادة رأس مال الصندوق من 200 مليون دينار كويتي إلى 1000 مليون دينار كويتي. ومنذ تأسيسه حتى 1992/12/31 وصلت قروض الصندوق الإجمالية إلى 406 قروض منحت لـ 66 دولة وبما يزيد على 6,84 مليار دولار، حصلت الدول العربية منها على نسبة 56,34% (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التقرير السنوي الثالث عشر، 1974–1975؛ أسيري، 1993: 104–105).

وكانت تونس قد تصدرت قائمة الدول المستفيدة من قروض الصندوق الكويتي حتى الغزو العراقي للكويت في عام 1990؛ حيث حصلت على 127 مليون دينار كويتي، بنسبة 14% من قروض الدول العربية، يليها الأردن بـ 124 مليون دينار خلال الفترة منذ تأسيس الصندوق في عام 1961 حتى الغزو العراقي في عام 1990 (أسيري، 1993: 105). وتعتبر جمهورية مصر العربية من أكثر الدول العربية حصولاً على قروض الصندوق الكويتي؛ حيث إنه خلال الفترة منذ تأسيس الصندوق في ديسمبر 1961 حتى شهر مارس 2016، حصلت مصر على 41 قرضاً بقيمة 750,586 مليون دينار كويتي، كما حصلت المغرب على 37 قرضاً بقيمة 387,624 مليون دينار كويتي، وحصلت سورية على 28 قرضاً بقيمة 332,914 مليون

دينار كويتي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، التوزيع الجغرافي والقطاعي للقروض حتى 26-3-2016).

3 – دعم القضايا العربية:

ساندت الكويت منذ استقلالها القضايا العربية في جميع المحافل الدولية، وشكلت القضية الفلسطينية محوراً رئيساً في سياسة الكويت الخارجية؛ حيث دعمت الكويت الحق العربي في فلسطين بكل الوسائل المتاحة لها. ويمكن قراءة الدعم السياسي للقضية الفلسطينية في مواقف الكويت في المنظمات الإقليمية والدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، وقد ركزت الكويت ومنذ انضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة في عام 1963 على تأكيد دعمها لحقوق الفلسطينيين في جميع الخطابات التي يلقيها ممثلو دولة الكويت أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق يقول صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد، وذلك عندما كان وزيراً للخارجية، في كلمة الكويت الأولى في الأمم المتحدة، عندما احتلت مقعدها في المنظمة في 14 مايو 1963: إن "الكويت لم تغفل عن واجباتها تجاه الأقطار المحيطة بها، وكان من الطبيعي أن تلتفت أولاً إلى شقيقاتها العربيات، فبادرت بتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية للإسهام في مواجهة حاجات البلاد العربية وتطوير المنطقة... وإن الكويت لتشعر بالقلق البالغ والأسى العميق لما يعانيه الشعب العربي الفلسطيني المنكوب. إن مرور الزمن على هذه المشكلة لا يمكن أن يحرم شعب فلسطين حقه في العودة إلى وطنه، وإن الكويت من فوق هذا المنبر لتناشد العالم باسم الإنسانية ومبادئها وحقوقها أن ينظر إلى هذه المشكلة على ضوء المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة" (صباح الأحمد: الكويت بادرت لتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، 1979).

كما يقول الشيخ صباح الأحمد في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 أغسطس عام 1963: "يبقى الحديث عن المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ حقوق الإنسان وقواعد العدالة حديثاً أجوف عديم المغزى طالما بقيت أزمة الشرق الأوسط وركنها الأساسي وهي قضية الشعب الفلسطيني الذي ذاق مرارة التشريد والتنكيل وضياع الوطن والحقوق القومية منذ أكثر من ثلاثة عقود قائمة دون حل" (حصاد السياسة الكويتية خلال عام 1981، 1981). وقد كانت هناك تعليمات رسمية من القيادة السياسية في الكويت بأن كل البيانات الرسمية

التي تصدر عن الكويت يجب أن تتضمن التأكيد على دعم القضية الفلسطينية (مقابلة شخصية مع السفير عبد العزيز الشارخ، 2013).

وقد كانت الكويت من أوائل الدول العربية التي قدمت الدعم المالي للقضية الفلسطينية؛ حيث قامت بمجرد انضمامها للأمم المتحدة في عام 1963 بالتبرع لصالح وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين بمبلغ 200,000 دولار أمريكي (أسيري، 1993: 82). كما كانت الكويت من أوائل الدول العربية التي التزمت بقرار مؤتمر القمة العربية الذي عقد في سبتمبر 1964 والذي قرر فيه دعم قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وأسهمت الكويت بمبلغ مليوني جنيه إسترليني، كما فتح مكتب للمنظمة في الكويت في العام نفسه، وكانت الكويت أول دولة عربية تصدر قانوناً باستقطاع 5% من رواتب موظفي الدولة لصالح الصندوق القومي الفلسطيني. كما سمحت الحكومة الكويتية في منتصف الستينيات بفتح مخيمات في أراضيها لتزويد الفلسطينيين بالتدريبات العسكرية (المديرس، 2008: 31–35). وقد وصل دعم الكويت للقضية الفلسطينية إلى الحد الذي أثار بعض الخلافات الجانبية بين الكويت والولايات المتحدة؛ حيث رفضت الكويت تعيين براندون جروف الابن سفيراً للولايات المتحدة في الكويت؛ على اعتبار أنه سبق أن عمل في السفارة الأمريكية في إسرائيل. وقطعت الكويت علاقاتها مع ألمانيا الغربية في عام 1965 عندما اعترفت بإسرائيل، كما قامت بالإجراء نفسه مع كوستاريكا وزائير (أسيري، 1993: 135–136؛ الشاهين، 2001: 249).

وقد شاركت الكويت بكل إمكاناتها في الحروب التي خاضتها الدول العربية في مواجهة إسرائيل. ففي عام 1967 أرسلت الكويت لواء اليرموك للمشاركة مع الجيوش العربية. وعند توديع القوة العسكرية الكويتية ألقى أمير الكويت حينها الشيخ صباح السالم خطاباً قال فيه: إن "الكويت الذي آمن بقضية فلسطين منذ البداية، وساندها إلى أبعد مدى، يعرف ما يحتمه عليه الواجب في هذه الآونة الحرجة، التي سوف يحدد مصيرها مستقبل أمتنا العربية، فاستنفر الجيش الكويتي بمجرد أن تأزمت الأمور، ولاح في الأفق شبح حرب الكرامة والشرف". وبعد اعتداء القوات الإسرائيلية في الخامس من يونيو من عام 1967 على الأراضي المصرية، أعلنت الكويت بمرسوم أميري "الحرب الدفاعية مع العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة" (عزمي شامه، د.ت). وعلى الصعيد الداخلي قررت الحكومة الكويتية فتح باب التطوع لمن أراد المشاركة في الحرب. كما قررت الكويت مع

السعودية والعراق إيقاف ضخ النفط لبعض الدول الغربية المساندة لإسرائيل (نجاة الجاسم، 2006: 111). وعندما قامت حرب أكتوبر 1973، شاركت الكويت بـ"لواء اليرموك" و"لواء الجهراء" في المعركة على الجبهتين المصرية والسورية، وقررت الكويت في 20 أكتوبر 1973 حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة، وتخفيض الإنتاج النفطي بمقدار 10% (الشمري، 2008: 241–242).

4 – دور الوساطة في حل النزاعات العربية:

أدت الكويت منذ استقلالها دور الوسيط في حل النزاعات الإقليمية وخصوصاً تلك الخلافات التي ظهرت بين الدول العربية؛ وقد اعتبرت سياسة عدم الانحياز والتوازن التي انتهجتها الكويت بين القوى الدولية، بل حتى بين الدول العربية ذاتها، من أهم العوامل التي ساهمت في نجاحها في القيام بجهود الوساطة (راشد الراشد، 1984). كما يمكن اعتبار الشعور القومي ورغبة الكويت في إيجاد حلول سلمية للخلافات بين الدول العربية من الدوافع الرئيسة وراء قيامها بدور الوسيط في هذه النزاعات. وفي هذا السياق يقول الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية – حينها –: إن "أدوار الكويت في تنقية الأجواء العربية وبالنسبة للقضايا العربية بالذات تعتبر أدواراً مبدئية. أعني نابعة من مبدأ وليس من مصلحة. ومبدأ الكويت أنها جزء صغير من وطن عربي كبير. وشعب الكويت ينتمي إلى الأمة العربية ولهذا فموقف الكويت موقف مبدأ ولن يتغير أبداً" (صباح الأحمد، مقابلة مع مجلة النهار العربي، 1984).

وقد ظهرت أول تجربة للوساطة الكويتية في النزاعات العربية في اليمن، عندما سعت الكويت للتوسط بين السعودية ومصر في الصراع الذي ظهر بين الدولتين بعد قيام الثورة في اليمن في بداية الستينيات من القرن الماضي وسقوط النظام الملكي فيها. كما قامت الكويت بالتوسط بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي في عام 1972، وشاركت الكويت في الجهود العربية لإنهاء الحرب الأهلية بين الفلسطينيين والأردنيين في سبتمبر 1970، التي سمّيت حينها بـ "أيلول الأسود"، كما تعتبر الأزمة اليمنية العمانية في عام 1984 من أنجح تجارب الوساطة الكويتية. فيما قامت الكويت بمحاولات عديدة للوساطة لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان (أسيري، 1993: 127–130).

وقامت الكويت بدور الوسيط في كثير من النزاعات الإقليمية، ومنها الوساطة بين اليمن الجنوبي وعمان، واستطاعت أن تتوصل إلى اتفاق أنهى الأزمة بين الطرفين وتم توقيعه في دولة الكويت في أكتوبر 1982، كما أدت الكويت دوراً مهماً

في إعادة العلاقات التي قطعت لأكثر من عام بين ليبيا والمملكة العربية السعودية في عام 1982 (بيضون، 1982؛ وساطة كويتية ناجحة وراء إعادة العلاقات بين ليبيا والسعودية، 1982).

5 – رفض الكويت للوجود العسكري الأجنبي في أراضيها:

يعتبر رفض الكويت تقديم تسهيلات عسكرية لأي طرف أجنبي في أراضيها من أهم مظاهر التوجه القومي العربي في سياستها الخارجية. وقد التزمت الكويت بهذا الموقف منذ انسحاب القوات البريطانية من أراضيها في عام 1961 حتى الغزو العراقي لها في عام 1990. ويمكن تفسير هذا الموقف بأنه يأتي انسجاماً مع سياسة الكويت الخارجية التي التزمت منهج الحياد والتوازن في علاقاتها الخارجية، ومن ثم فإن عدم وجود أي تسهيلات أو قواعد عسكرية أجنبية في أراضيها يحقق لها الاستقلالية المطلوبة لانتهاج مبدأ التوازن والحياد في السياسة الخارجية. كما يمكن تفسير هذا الموقف بأنه يأتي انطلاقاً من موقفها القومي والعروبي الرافض للتدخل العسكري الأجنبي في الأراضي العربية.

وقد أدت بعض التغيرات في المنطقة، التي تمثلت في الثورة الإيرانية والاحتلال السوفيتي لأفغانستان في عام 1979، إلى إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر في يناير 1980 التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن مصالحها في منطقة الخليج بكل الوسائل المتاحة؛ بما في ذلك الوسائل العسكرية، وهو الإعلان الذي عُرف حينها "بمبدأ كارتر". وقامت الولايات المتحدة، لتدعيم مبدأ كارتر، بتأسيس قوة عسكرية مشتركة سريعة الانتشار في قاعدة ماكديل الجوية، وأوكلت للفرقة العسكرية في القاعدة مسؤولية العمليات العسكرية في منطقة الخليج (Clark, 2004).

وقد رفضت الكويت "مبدأ كارتر" وفكرة التدخل الأمريكي في المنطقة، وفي هذا السياق يشير وزير خارجية الكويت خلال تلك الفترة – صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد – وفي مقابلة له مع صحيفة در شبيغل الألمانية، إلى رفضه لمبدأ كارتر قائلاً: "نحن لا نعتبر أنفسنا منطقة مصالح أمريكية أو سوفيتية؛ فبأي حق يدعي كارتر بأن هذه المنطقة له؟ فنحن لا نعيش في شيكاغو أو ميامي، إننا في هذه المنطقة دول مستقلة، تحاول الحفاظ على سلطتها على أرضها، ولنا الحق الكامل بالتصويت في الأمم المتحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها" (صباح الأحمد: لا مصلحة للسوفيت في إغلاق مضيق هرمز، 1981).

وفي السياق نفسه، يؤكد الشيخ صباح الأحمد، رفض الكويت للوجود العسكري الأمريكي ليس في الكويت فحسب ولكن في منطقة الخليج كلها؛ حيث يشير إلى رفض الكويت لقيام الولايات المتحدة بتشكيل قوات التدخل السريع في منطقة الخليج قائلاً: إن "ميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية يؤكد أن دول الخليج وحدها هي المسؤولة عن أمن الخليج ولا أحد غيرها"، متسائلاً عن سبب وجود هذه القوات الأمريكية في الخليج؛ حيث يقول: "ماذا تفعل هذه الأساطيل في بحر العرب؟ هل هي هنا للسياحة أو لصيد السمك؟ إنها هنا تنتظر ذريعة أو حجة لكي تتدخل، وعلينا وحدنا أن نمنع هذه الذريعة وإلا رأينا أقداماً غريبة على أراضينا" (صباح الأحمد: الأساطيل في بحرنا ليست للسياحة، 1983).

كما يقول الشيخ صباح الأحمد في مقابلة له مع مجلة النهار العربي والدولي: "إننا لسنا في حاجة إلى أية قاعدة عسكرية سواء كانت غربية أم شرقية. فنحن دول الخليج قادرون على حماية أنفسنا، وفي الوقت نفسه لا نريد من الدول الكبرى أن تحمينا بقدر ما نريدها أن تكون بعيدة عنا" (صباح الأحمد، مقابلة مع مجلة النهار العربي، 1981)، كما يؤكد الموقف نفسه بقوله: "نحن لا نقبل بأية قاعدة أجنبية على أراضينا" (صباح الأحمد، مقابلة مع مجلة الوطن العربي، 1984). وحقيقة الأمر أنه لم يكن خلال مرحلة ما قبل الغزو العراقي للكويت أي وجود عسكري أجنبي في أراضيها، وفي هذا الصدد يشير وزير الدفاع الكويتي الأسبق المغفور له الشيخ سالم الصباح في عام 1987 إلى أن "الكويت لن توقع أي اتفاق مع أي طرف لمنح قواعد أو تسهيلات عسكرية على أراضيها أو في مياهها الإقليمية" (وزير الدفاع الشيخ سالم الصباح: لم نوقع أي اتفاق مع أي طرف لمنح قواعد أو تسهيلات عسكرية على أراضينا، 1987).

وقد كانت الكويت حينها تعتبر الدولة الوحيدة، من بين دول مجلس التعاون الخليجي، التي لم يكن هناك أي وجود لقوات أجنبية في أراضيها قبل الاحتلال العراقي لها. وعندما سُئل مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط جون كيللي في جلسة استماع في الكونجرس، في بداية الأزمة بين الكويت والعراق، التي أدت إلى الغزو العراقي للكويت في صيف 1990: هل هناك التزام أمريكي بالدفاع عن الكويت في حال تعرضها للاعتداء الخارجي؟ أجاب كيللي بأن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بمقتضى أية اتفاقية لاستخدام القوات الأمريكية (الطيار، 1999: 33؛ Terrill, 2007: 2). وهو ما يؤكده وزير خارجية الكويت حينها – صاحب

السمو الشيخ صباح الأحمد – بقوله: "إنه لا يوجد بيننا وبين الأمريكيين أي تعاون عسكري إطلاقاً " (صباح الأحمد: لا اتفاق مع أي طرف لمنحه قواعد بالكويت، 1987)، ويمكن تفسير هذا الموقف الرافض للوجود العسكري الأجنبي بأن الكويت لم تكن ترغب في التخلي عن سياستها التي ارتكزت على منهج التوازن والحياد والالتزام بالخط القومي العربي.

ثالثاً – عوامل ظهور التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961–1990:

هناك مجموعة من العوامل التي أسهمت في ظهور التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية، ومن أهمها العامل التاريخي والجغرافي، وشخصية الحاكم في الكويت الأمير الشيخ عبد الله السالم، رحمه الله، وأزمة عبد الكريم قاسم أو أزمة الاستقلال، وتأثير القوميين العرب في الكويت.

1 – العامل التاريخي والجغرافي:

يتضح من خلال ما سبق ذكره في هذه الدراسة، أن التوجه القومي العربي في الكويت يرجع في جذوره إلى مراحل تاريخية سبق استقلال الكويت في عام 1961. وبناء عليه، فإنه يبدو من المنطقي القول إن الكويت استمرت في تركيزها على البعد القومي في المرحلة التي أعقبت استقلالها؛ حيث اعتبرت هذه المرحلة امتداداً تاريخياً للمرحلة التي سبقت استقلال الكويت، والتي شهدت تأثيراً واضحاً للتوجهات القومية فيها.

ومن ناحية أخرى، فإنه لا يمكن إغفال تأثير العامل الجغرافي في انتهاج الكويت للتوجه القومي في سياستها الخارجية؛ حيث إن موقع الكويت في المحيط الجغرافي العربي جعلها جزءاً من هذه المنطقة، ومن ثم أصبح لزاماً عليها التفاعل مع قضايا محيطها الجغرافي العربي. وكما يشير عبد المالك التميمي (1982) إلى أن موقع الكويت الجغرافي فرض عليها علاقات ذات طبيعة خاصة مع جيرانها من الدول العربية.

وبناءً عليه، فإنه يبدو أن الجذور التاريخية للتوجه القومي في الكويت انعكست بشكل واضح على طبيعة سياسة الكويت الخارجية بعد استقلالها، التي ركزت على البعد العربي. كما أنه من الناحية الجيوسياسية، فإن منطقة الخليج العربي والمنطقة العربية بشكل عام تعتبر المجال الحيوي الرئيس للكويت، ومن ثم فإنه من المنطقي

أن تركز سياستها الخارجية على المجال الحيوي لها، الذي يعكس مصلحتها الإستراتيجية.

2 – شخصية حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم (1950–1965):

تعتبر شخصية الشيخ عبد الله السالم من العوامل التي أسهمت في تبني الكويت للنهج القومي في سياستها الخارجية بعد الاستقلال. وبالرجوع إلى خلفية هذا الحاكم التاريخية، نجد أنه، كما سبق ذكره، قام بتأييد الحركة الوطنية في الكويت في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي، وهي الحركة التي غلب عليها الطابع القومي. وعند توليه الحكم في الكويت في عام 1950، كان له دور محوري في انتهاج الكويت لسياسة خارجية ركزت على البعد القومي العربي.

وهناك من يعتقد من القوميين العرب، ومنهم أحمد الخطيب، بأن "الشيخ عبدالله السالم كان قومياً عربياً" (الشمري، 2008: 179)، ولذلك انعكس فكره القومي على طريقة إدارته للبلاد على المستويين الداخلي والخارجي. ومن جانبٍ آخر، ربما كان الشيخ عبد الله السالم حاكماً براغماتياً نجح في قراءة المتغيرات الإقليمية وتصاعد المد القومي العربي في المنطقة، وسعى إلى استيعاب هذه المتغيرات واحتوائها من خلال استقطاب القوميين العرب في الكويت وتقريبهم من دائرة صنع القرار، سواء من خلال مشاركتهم في الحكومة، من مثل جاسم القطامي في وزارة الخارجية، أو مساهمتهم في وضع الدستور في المجلس التأسيسي في عام 1962، أو من خلال وجودهم مستشارين للحاكم الشيخ عبد الله السالم، من مثل مستشاره عبد العزيز حسين.

ومن ثم فقد نجح الشيخ عبد الله السالم – من خلال سياسته ذات الطابع القومي، واستقطابه الداخلي للقوميين العرب – في أن يحقق أهدافه التي تمثلت في الحصول على دعم الرئيس عبد الناصر في مصر خلال أزمة تهديد قاسم للكويت، كما نجح عبد الله السالم من خلال دعم التيار القومي في داخل الكويت، وتبني النهج القومي في العلاقات الخارجية، في احتواء تهديد الثورات "القومية" التي ظهرت في المنطقة والتي أسقطت بعض الأنظمة الوراثية والملكية في بلدان عربية، من مثل مصر والعراق وليبيا واليمن.

وأياً يكن الأمر، سواء كان الشيخ عبد الله السالم قد آمن فعلاً بالفكر القومي العربي وقام بتطبيقه على أرض الواقع في حكمه، أم أنه كان حاكماً براغماتياً أراد

تحقيق مصلحة بلاده دون الإيمان الشخصي بهذا الفكر، فإن الأمر الأهم هو أن الشيخ عبد الله السالم الذي استمرت فترة حكمه منذ عام 1950 حتى عام 1965 أسهم بشكل مباشر في ترسيخ دعائم التوجه القومي في سياسة الكويت الداخلية والخارجية. وهو ما يمكن القول معه إن شخصية الحاكم عبد الله السالم أدت دوراً مؤثراً في تبني الكويت لهذا النهج القومي في المرحلة التي أعقبت استقلالها في عام 1961.

ومن كلمات الشيخ عبد الله السالم التي توضح هذا التوجه القومي، تلك التي وجهها عام 1962 في المؤتمر الإعلامي العربي بقوله: "لا تقولوا هذا مصري وذلك لبناني والآخر سعودي أو عراقي أو كويتي أو سوري، إنما نحن عرب، وإن حبنا لبعضنا البعض فيه التضامن والوفاق والنصر المرتجى". وقد كان له دور رئيس في تقديم الكويت للمساعدات المالية وإنشاء المشاريع التنموية التعليمية والصحية في البلدان العربية في فترة الخمسينيات من القرن المنصرم. كما يتضح موقف الشيخ عبد الله السالم القومي في أنه أول من أصدر مرسوماً أميرياً يوم 26 مايو 1957 يمنع بموجبه استيراد البضائع الإسرائيلية؛ حيث كانت القضية الفلسطينية محل اهتمام شخصي كبير من جانب الشيخ عبد الله السالم (البغدادي، 1994: 8–12).

ويذكر أحمد السقاف – أحد رواد الفكر القومي في الكويت – أن حديثاً دار بينه وبين الحاكم الشيخ عبد الله السالم في عام 1963، عندما كان السقاف حينها وكيلاً لوزارة الإرشاد والأنباء، ويقول: إن عبد الله السالم بادره بالسؤال "أنت قومي أليس كذلك؟ قلت له: بلى إنني قومي مستقل، وأنت أيضاً يا صاحب السمو قومي مستقل مثلي، وقال كيف؟ قلت له: إن القومية لا تعني غير الإحساس بآلام الأمة العربية وآمالها، وأنت تفرح لكل خير يصيب شعباً من الشعوب العربية، وتتألم حين يصيب شعباً من هذه الشعوب مكروه، ألم تأمر بإنشاء الصندوق الكويتي للتنمية العربية؟ وأمرت في صيف عام 1953 بإنشاء المدارس في الإمارات الست، دبي والشارقة وعجمان وأم القوين والفجيرة ورأس الخيمة وأتبعتها ببناء المستشفيات؟ ماذا يسمى هذا العمل الجليل؟ إنه عمل قومي سجله لك التاريخ. فتبسم الشيخ عبد الله السالم، وقال: لو أننا تمسكنا بصدق وصفاء نية بالتضامن العربي لما كانت حالنا كما تراها اليوم" (السقاف، 1983: 119).

3 – أزمة قاسم أو أزمة الاستقلال عام 1961:

عندما أعلنت الكويت استقلالها في عام 1961، وتبع ذلك تهديد الرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم للكويت وإعلانه تبعيتها للعراق، قام الشيخ عبد الله السالم

بتشكيل وفد رسمي برئاسة الشيخ جابر الأحمد وعضوية عبد العزيز الصقر ويوسف الغانم ويوسف النصف وعبد العزيز الصرعاوي، وقد زار هذا الوفد مصر والأردن والسودان وليبيا وتونس والمغرب، وكانت مهمة الوفد تتمثل في شرح قضية استقلال الكويت وتهديدات عبد الكريم قاسم لها. والتقى الوفد الكويتي الرئيس جمال عبد الناصر الذي أبدى رفضه لمحاولات العراق تحقيق الوحدة بالقوة، وقام في نهاية لقائه الوفد بالاتصال بمندوب مصر في جامعة الدول العربية ودعاه للبدء باتخاذ الخطوات لدعوة الدول العربية للمشاركة في إرسال قوات عربية لحماية الكويت (الخطيب، 2007: 207). وقد قامت الجمهورية العربية المتحدة التي كانت تضم مصر وسورية، إضافة إلى السعودية والأردن والسودان وتونس بإرسال قوات عسكرية لحماية الكويت من التهديدات العراقية (Abdulaziz Al-Fayez, 1984: 207).

كما نجحت الكويت في الحصول على عضوية جامعة الدول العربية؛ حيث أصدرت الجامعة العربية في 20 يوليو 1961 قراراً ينص على قبول عضوية الكويت في المنظمة، وإرسال قوة عربية مشتركة إلى الكويت. وقد احتج العراق على قبول الكويت في الجامعة العربية، وقام بتعليق عضويته في المنظمة حتى إشعار آخر، وأعلن أنه سوف يعيد النظر في علاقاته الدبلوماسية مع أي دولة تعترف بالكويت. وقد كان لمصر والرئيس جمال عبد الناصر بالتحديد دور رئيس في قبول الكويت في عضوية الجامعة العربية (النجار، 2000: 64؛ الطيار، 1999: 15؛ Al-Fayez, 1984: 208).

وقد سعت الكويت منذ انضمامها إلى جامعة الدول العربية إلى تحقيق كل ما من شأنه تعزيز اللحمة العربية سواء داخل أروقة الجامعة العربية أو خارجها، وعملت على رأب الصدع وحل الخلافات بين الدول العربية (الكويت تحتفل بالذكرى 53 لانضمامها إلى جامعة الدول العربية، 2014)، كما كان للكويت دورها الفاعل في الجامعة العربية؛ إذ لا تكاد تخلو أية لجنة مهمة من ممثل للكويت فيها. وأسهمت الكويت بفعالية في جهود العمل العربي المشترك، وشاركت في تأسيس الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عام 1973 ومقره الكويت. وفي فترة الحرب العراقية الإيرانية، كان لدول الخليج العربية موقف داعم للعراق في هذه الحرب، وكانت الكويت في مقدمة هذه الدول؛ حيث أسهمت – وفق بند نقدي مباشر – بما يزيد على سبعة عشر مليار دولار (الشاهين، 2001: 162–163، 335).

وعلى الرغم من تأسيس منظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مايو

1981، التي ضمت إلى جانب الكويت، كلاً من السعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان، فإن هذه الدول، ومن بينها الكويت، لم تسعَ إلى تكوين هوية خليجية منفصلة عن الهوية العربية، ولكن كانت هذه الدول تهدف – كما جاء في النظام الأساسي لمنظمة مجلس التعاون الخليجي – إلى "التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها بشكل يخدم الأهداف السامية للأمة العربية"، وأكدت أن تأسيس هذه المنظمة يأتي "تمشياً مع ميثاق جامعة الدول العربية الداعي إلى تحقيق تقارب أوثق وروابط أقوى" (النظام الأساسي لمنظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية).

ويمكن القول في هذا الشأن: إن الموقف العربي الإيجابي الذي تمثل في تأييد الكويت ضد تهديدات قاسم كان نتيجة لمواقف الكويت الداعمة للقضايا العربية وحركات التحرر، من مثل القضية الفلسطينية، والثورة في الجزائر، وغيرها (الشمري، 2008: 175)، كما أسهم هذا الموقف العربي المؤيد للكويت في ترسيخ التوجه القومي العربي في سياستها الخارجية. ولا يمكن القول إن هذه الأزمة كانت سبباً مباشراً لظهور التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية؛ لأن مظاهر هذا التوجه ظهرت في الكويت على المستويين الداخلي والخارجي في مرحلة سبقت ظهور هذه الأزمة، ولكن يمكن القول في الوقت نفسه: إن هذه الأزمة ومواقف الدول العربية المؤيدة للكويت كانت عاملاً مؤثراً في زيادة تأثير التوجه القومي وترسيخه في سياسة الكويت الخارجية.

وكما يقول أسيري (1993: 381): إن سياسة الكويت الخارجية تعتبر سياسة "ردود أفعال"، لذلك فإن تركيز الكويت على البعد العربي من خلال مساهمتها في خدمة القضايا العربية يأتي كرد فعل من جانب الكويت على الموقف الإيجابي للدول العربية تجاه أزمة قاسم، ورغبة من الكويت في مكافأة هذه الدول على ذلك الموقف الداعم لها. وعند مقارنة أزمة قاسم في عام 1961 مع أزمة الغزو العراقي في عام 1990، نجد أن المنهج نفسه المبني على ردود الأفعال كان حاضراً في سياسة الكويت الخارجية؛ حيث كانت مواقف بعض الدول العربية السلبية من قضية الغزو العراقي للكويت من بين العوامل التي أدت إلى ظهور تحول في سياسة الكويت الخارجية في مرحلة ما بعد تحرير الكويت في عام 1991، انعكس بصورة واضحة على علاقاتها مع الدول العربية التي اتخذت موقفاً سلبياً من هذه القضية، وهي الدول التي أطلقت عليها الكويت في خطابها السياسي الرسمي مصطلح "دول الضد"، وقامت بقطع العلاقات الدبلوماسية معها وإيقاف المساعدات المالية لها.

وبناءً عليه، فإنه يمكن القول إن تأييد الدول العربية للكويت في مواجهة التهديد العراقي في عام 1961 كان من بين العوامل التي أدت إلى ظهور التوجه القومي بصورة واضحة في سياسة الكويت الخارجية في المرحلة التي أعقبت استقلالها في عام 1961، ومن ناحية أخرى، فإن عدم دعم كثير من الدول العربية للكويت في مواجهة التهديد العراقي في عام 1990 كان من بين العوامل التي أدت إلى ضعف التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية في المرحلة التي أعقبت تحريرها في عام 1991.

وقد كان الموقف الشعبي في الكويت منسجماً مع الموقف الرسمي تجاه تهديد قاسم؛ حيث توحدت القوى السياسية في الكويت باتجاه تحقيق هدف الاستقلال ورفض تهديدات قاسم. وعلى الرغم من أن حركة القوميين العرب في الكويت كانت تهدف إلى تحقيق الوحدة العربية، فإنها عارضت مطالبات قاسم؛ إذ لا يمكن إغفال الخلاف الفكري والأيديولوجي بين القوميين العرب في المنطقة وتوجهات قاسم الفكرية.

وقد كان التيار القومي في الكويت، وهو الذي كان يحظى بالتأثير الأكبر في تلك الفترة، يدرك أهداف قاسم، وكان هذا التيار يصفه بـ "الشعوبية"، ويعتقد بأنه يسعى لإفشال أهداف الوحدة العربية. يقول أحمد الخطيب أحد قادة حركة القوميين العرب في الكويت بأنه "كان لدى حركة القوميين العرب في الكويت معلومات مفادها أن هذه العملية تمثيلية إنكليزية، الهدف منها اقتصادي لإضعاف وتفتيت الوضع الداخلي؛ فقد أراد الإنجليز إشغال الناس عن الاستقلال والمشاركة في الحكم، وقد لعب قاسم دوراً كبيراً في خلق هذه الأزمة" (الشمري، 2008: 183–184).

4 – تأثير القوميين العرب في الكويت:

تأثرت الكويت في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي بالمد القومي العربي الذي طال المنطقة بأسرها. وكان الموقف الرسمي الكويتي منسجماً مع الموقف الشعبي في توجهه القومي (الشمري، 2008: 179)، وكان تأثير القوميين العرب في الكويت ملحوظاً خلال هذه الفترة، وقد أسهم أحمد الخطيب، كما سبق ذكره، في تأسيس حركة القوميين العرب في بيروت، وعند عودته إلى الكويت وضع أسس الحركة القومية في الكويت، التي كان لها تأثير كبير في الحياة السياسية فيها.

وقد تبنت حركة القوميين العرب في الكويت موقفاً معارضاً لمعاهدة الحماية

التي وقعت مع بريطانيا في عام 1899، وطالبت بتحقيق استقلال الكويت (الشمري، 2008: 122)، وارتبط القوميون العرب الكويتيون بعلاقة وثيقة مع حاكم الكويت المغفور له الشيخ عبدالله السالم الذي تولى الحكم في عام 1950، وهو الذي دعا قيادات القوميين العرب للمشاركة في أول حكومة شكلت في الكويت. وقد تولى جاسم القطامي، وهو أحد رموز القوميين العرب في الكويت، منصب وكيل وزارة الخارجية، وأسهم بشكل مباشر في صياغة الخط القومي في سياسة الكويت الخارجية، وأصبح حينها معظم كوادر الدبلوماسيين في وزارة الخارجية في الكويت من المنتمين للتيار القومي العربي. وهو ما أسهم في نجاح الكويت في حصولها على الاعتراف العربي باستقلالها وانضمامها لمنظمة جامعة الدول العربية (الخطيب، 2007: 200؛ النجار، 2000: 68–69).

وبناءً عليه، شارك القوميون العرب في تشكيل سياسة الكويت الخارجية في مرحلة مبكرة من استقلال الكويت، وكانت بصماتهم واضحة في تحديد مسار التوجه القومي الذي انتهجته الكويت في هذه المرحلة. كما أسهم القوميون العرب بفعالية في وضع دستور 1962، وكان حضورهم مؤثراً في مجالس الأمة المتعاقبة ابتداءً من المجلس التأسيسي في عام 1962، وهو ما شكّل عامل ضغط مهماً على السلطة التنفيذية في انتهاج التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية.

وارتبط النظام التشريعي في الكويت في أواخر الخمسينيات بالجمهورية العربية المتحدة؛ حيث كان غالبية المستشارين في الكويت من المصريين الذين رسخوا هذا الاتجاه (الشمري، 2008: 62). وقد نتج من "أزمة قاسم" وموقف عبدالناصر المؤيد لاستقلال الكويت، أن أصبحت القيادة السياسية فيها أكثر اعتماداً على العناصر القومية الناصرية. وترجع السياسة القومية العربية للكويت طوال فترة الستينيات إلى تأثير جماعة القوميين العرب في الخارجية الكويتية. ولم تخف الحركة في الكويت دعمها لسياسة عبد الناصر في اليمن، وأعلنت دعمها للثورة اليمنية والجمهورية الجديدة هناك، وقد كان للقوميين في مجلس الأمة والخارجية الكويتية دور مهم في اعتراف الكويت بالنظام الجديد في اليمن. كما كانت جماعة القوميين العرب في الكويت في مقدمة القوى السياسية التي عارضت انضمام الكويت إلى "حلف بغداد" و "الاتحاد الهاشمي"؛ الأمر الذي كان له أثر كبير في ابتعاد حكومة الكويت عن هذه التحالفات. كما طالبت "الرابطة الكويتية" ذات التوجهات القومية، الحكومة بالانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة؛ حيث برز

التيار القومي الناصري في الكويت كأقوى تيار سياسي في الكويت، خصوصاً بعد تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر (حجلاوي، 2010: 172، 208–210).

وكان للحركة القومية في الكويت تأثير واضح في البرلمان، فقد طالب النواب القوميون في مجلس الأمة الكويتي بإنهاء معاهدة الصداقة التي وقعت مع بريطانيا في عام 1961، والانضمام إلى الاتحاد المقترح حينها بين العراق ومصر وسورية، وذلك بعد اغتيال عبد الكريم قاسم ووصول حزب البعث للسلطة في العراق في عام 1963. كما تبنى تكتل النواب القوميين في البرلمان موقفاً معارضاً لاتفاقية امتياز النفط التي تعطي الأفضلية لشركات النفط الأجنبية (الشمري، 2008: 154–155)، وقد تعزز الخط القومي في الكويت، فأصبحت في طليعة الدول الداعمة للنضال العربي التحرري، من مثل الثورة الجزائرية والقضية الفلسطينية، وأصبح مجلس الأمة الكويتي منبراً لكل الشرفاء العرب (الخطيب، 2007: 305).

ومن ناحيةً أخرى، فإنه لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي أدته الجالية الفلسطينية الكبيرة في الكويت من مهاجري عام 1948، وعام 1967 في تشكيل قوة ضغط داخلية على متخذ القرار في الكويت في دعم القضية الفلسطينية. وكان حضور هذه الجالية لافتاً في الصحافة الكويتية والمؤسسات التعليمية. كما تقلد بعض الفلسطينيين في الكويت مناصب دبلوماسية رفيعة، من مثل السفير طلعت الغصين الذي تولى إدارة ملف انضمام الكويت للأمم المتحدة، وأصبح أول سفير للكويت في الولايات المتحدة الأمريكية، كما كان مستشاراً سياسياً لحاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم (لمزيد من التفاصيل، انظر طلعت الغصين، 1981).

وقد أدى الفلسطينيون دوراً كبيراً في نشر الفكر القومي العربي في المنطقة منذ نكبة عام 1948؛ حيث قدم الكثير منهم إلى بلدان الخليج العربي وفي مقدمتها الكويت، وقاموا بتكوين جالية كبيرة فيها، وصلت في فترة الستينيات إلى 20% من سكان الكويت، وقد عمل أبناء الجالية الفلسطينية في الكويت في مواقع مختلفة في الدولة، ونجحوا في جعل القضية الفلسطينية تمثل أولوية للإنسان العربي، ليس في الكويت فحسب، بل في جميع البلدان العربية. كما أن كثيراً من الفلسطينيين في الكويت انضموا إلى النادي الثقافي القومي التابع لحركة القوميين العرب، وقاموا بأنشطة سياسية تهدف إلى زيادة درجة الوعي القومي بين أفراد المجتمع الكويتي، ودعم القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية (الشمري، 2008: 213–216).

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى البحث في موضوع التوجه القومي العربي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961–1990، وهدفت بشكل رئيس إلى تحديد أهم مظاهر التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية خلال هذه الفترة، وتحليل أهم العوامل وراء تبني الكويت للنهج القومي في سياستها الخارجية خلال الفترة نفسها. وتوصلت الدراسة إلى أن التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية يرجع في جذوره التاريخية إلى مرحلة سابقة لاستقلال الكويت في عام 1960، كما توصلت الدراسة إلى أن التوجه القومي كان له أثر واضح في سياسة الكويت الخارجية من خلال عدد من المظاهر التي يمكن تحديدها فيما يأتي:

– هوية الدولة القومية، التي اتضحت من خلال طبيعة الدستور الكويتي، الذي حمل صبغة قومية واضحة.

– تقديم الكويت المساعدات المالية للدول العربية.

– دعم القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

– دور الوساطة في حل النزاعات بين الدول العربية.

– رفض الكويت للوجود العسكري الأجنبي في أراضيها.

كما توصلت الدراسة إلى أن هذا التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961–1990 يعود إلى تأثير عدد من العوامل التي يمكن إيجازها في الآتي:

– العامل التاريخي والجغرافي.

– شخصية حاكم الكويت الشيخ عبد الله السالم.

– تأثير أزمة عبد الكريم قاسم وتهديده للكويت في عام 1961.

– تأثير القوميين العرب في الكويت.

وعلى الرغم من بروز التوجه القومي في سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة التي أعقبت استقلالها حتى الغزو العراقي للكويت في عام 1990، فإنه يمكن القول إن الغزو العراقي كان نقطة تحول في سياسة الكويت الخارجية؛ بحيث أصبحت المرحلة التي أعقبت هذا الغزو مختلفة في كثير من مظاهرها عن المرحلة التي سبقته، ومن أهم هذه التغيرات في السياسة الخارجية الكويتية ابتعادها

الملحوظ عن محيطها العربي؛ حيث قامت الكويت بعد تحريرها بمراجعة شاملة لسياستها الخارجية نتيجة للغزو العراقي لها وما صاحبه وترتب عليه من انعكاسات وتأثيرات مهمة؛ ذلك لأن هذا الاحتلال لدولة الكويت من قبل دولة عربية جارة وما نتج عنه من مواقف سلبية لبعض الأنظمة العربية – جعل الكويت تقلل من تركيزها على البعد الإقليمي العربي في مقابل التركيز على حماية أمنها الوطني بكل الوسائل المتاحة، وأهمها العمل على تكثيف التعاون والتكامل مع منظمة مجلس التعاون الخليجي، والتحالف الإستراتيجي والعسكري مع القوى الدولية الرئيسة التي كان لها دور رئيس في تحرير الكويت وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقامت الكويت بتوقيع اتفاقية أمنية مع واشنطن في عام 1991 لمدة عشر سنوات، وجددت هذه الاتفاقية في المرة الأولى لعشر سنوات أخرى في عام 2001، كما جددت في المرة الأخيرة في عام 2011 لمدة عشر سنوات إضافية. وقد ساعد على تحقيق مثل هذا التحول في السياسة الخارجية الكويتية ظهور بعض المتغيرات الدولية، التي كان من أهمها سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار النظام ثنائي القطبية، وظهور النظام أحادي القطبية في النظام السياسي الدولي، الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة (أبوصليب، 2015).

وعلى الرغم من أن الكويت لم تتخل بشكل كامل عن روابطها القومية والعربية بعد تحريرها من الاحتلال العراقي، فإنه بدا واضحاً أن الكويت شعرت بالصدمة من جراء قيام دولة عربية باحتلالها ومواقف بعض الدولة العربية السلبية خلال فترة احتلالها. وقد ظهر في الفترة التي أعقبت التحرير مصطلح "دول الضد" في سياسة الكويت الخارجية، وكان يقصد بها الدول التي وقفت ضد الكويت في فترة الغزو (العنزي، وسهر، 1997). وقد قامت الكويت بعد تحريرها بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع هذه الدول، كما أوقفت المساعدات المالية التي كانت تقدمها لها طوال الفترة التي سبقت الغزو العراقي (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، تاريخ الصندوق الكويتي)، وهو ما يشير إلى ظهور تحول في سياسة الكويت الخارجية بعد تحريرها من الاحتلال العراقي.

ويمكن القول هنا إنه كما أسهم موقف الدول العربية المؤيد للكويت خلال أزمة قاسم في تبني الكويت للخط القومي والعروبي في سياستها الخارجية وتركيز مساعداتها المالية على الدول العربية خلال الفترة التي أعقبت استقلالها، فإن مواقف بعض الدول العربية السلبية في أزمة الغزو، أدت كذلك إلى ضعف البعد

القومي في سياسة الكويت الخارجية خلال المرحلة التي أعقبت تحريرها، وهو الأمر الذي يشير إلى أن سياسة الكويت الخارجية تعتمد في تحديد كثير من ملامحها ومظاهرها على ردود الأفعال تجاه المواقف والأحداث الخارجية (أبوصليب، 2015).

المراجع:

أحمد البغدادي. (1994). **الشيخ عبد الله السالم إنساناً ورجل دولة**. الكويت: دار قرطاس.

أحمد الخطيب. (2007). **الكويت من الإمارة إلى الدولة. ذكريات العمل الوطني والقومي**. إشراف غانم النجار، المغرب: المركز الثقافي العربي.

أحمد الديين. (2012). ملامح من التاريخ السياسي في الكويت. الكويت: **الطليعة**.

أحمد السقاف. (1983). **تطور الوعي القومي في الكويت**. قضايا عربية 3. رابطة الأدباء في الكويت.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. التقرير السنوي الثالث عشر. 1974–1975. استرجعت في 2014/1/20 من www.kuwait-fund.org

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. التوزيع الجغرافي والقطاعي للقروض حتى 26–3–2016. (استرجعت في 26–3–2016. www.kuwait-fund.org).

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية. تاريخ الصندوق الكويتي، استرجعت في 2014/1/20 من www.kuwait-fund.org

حصاد السياسة الكويتية خلال عام 1981. (1981). مركز المعلومات والدراسات في القبس. **القبس**. الكويت، العدد 3457، السبت 26 ديسمبر 1981، ص 7.

خليل بيضون. (1982). أكبر انتصار دبلوماسي لسياسة الكويت الخارجية. **صحيفة الأنباء**. العدد 3466. الثلاثاء 5 يناير 1982. ص 3. الكويت.

دستور دولة الكويت (1962).

راشد الراشد. (1984). محاضرة عن الوساطة في سياسة الكويت الخارجية. ألقيت في كلية العلوم السياسية في جامعة الكويت في 9 أبريل 1984. القبس، الكويت، العدد 4277، ص 5.

سعود مشعل الشمري. (2008). **التوجه القومي في الكويت**. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.

سليمان ماجد الشاهين. (2001). **الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة**. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.

صباح الأحمد: الكويت بادرت لتأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية للإسهام في مواجهة حاجات البلاد العربية وتطوير المنطقة. (1979). **ملحق السياسة الاقتصادي**. الثلاثاء 27 فبراير 1979.

صباح الأحمد: لا مصلحة للسوفيت في إغلاق مضيق هرمز. (1981). مقابلة صحافية لوزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد مع صحيفة در شبيغل الألمانية. **القبس**، الكويت.

صباح الأحمد: الأساطيل في بحرنا ليست للسياحة. (1983). **الأنباء**. العدد 2527. الجمعة 7 يناير 1983، ص 8، الكويت.

صباح الأحمد لممثلي مركز الدراسات العربية في لندن: لا اتفاق مع أي طرف لمنحه قواعد بالكويت. (1987). **القبس**. العدد 5588. 3 ديسمبر 1987. ص 1. الكويت.

صباح الأحمد. (1984). مقابلة مع مجلة النهار العربي والدولي. **مجلة النهار العربي**. لبنان. العدد 382: 32–34. 27 أغسطس 1984.

صباح الأحمد. (1984). مقابلة مع مجلة الوطن العربي. **القبس**، الكويت، العدد 4450، ص 1. الخميس 4 أكتوبر 1984.

صباح الأحمد. (1981). مقابلة مع مجلة النهار العربي والدولي. **القبس**، الكويت، العدد 3272، ص 3. الأحد 21 يونيو 1981.

طلعت الغصين. (1981). **خمس جنسيات والوطن واحد: من مذكرات طلعت يعقوب الغصين**. مطبعة حكومة الكويت.

عبد الرضا أسيري. (1993). **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة.. إنجازات.. إخفاقات.. وتحديات**. ط 2، الكويت: دار الوطن.

عبد الله عمر. (2012). **إضاءة على خلفية المشهد السياسي في الكويت**. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات. استرجعت في تاريخ 2014/5/15 من www.dohainstitute.org

عبد الله العنزي، وعبد الله سهر. (1997). الكويت والعلاقات مع دول الضد: دراسة ميدانية. **المستقبل العربي**. العدد 245. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد المالك التميمي. (1982). محاضرة في رابطة الاجتماعيين الكويتية. **القبس**. الكويت. العدد 3556. ص 10. الثلاثاء 6 أبريل 1982.

عزمي شامة. (د.ت). **الكويت في المعركة**. د. ن.

غانم النجار. (2000). **مدخل للتطور السياسي في الكويت**. ط 3. الكويت: دار قرطاس للنشر.

فلاح المديرس. (2008). **تطور العلاقات الكويتية الفلسطينية وأثر الاحتلال العراقي فيها**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

فيصل أبوصليب. (2015). المراحل الرئيسية في تطور سياسة الكويت الخارجية. **مجلة العلوم الاجتماعية**. المجلد 43، العدد 4: 94 – 137، جامعة الكويت.

الكويت تحتفل بالذكرى الـ 53 لانضمامها إلى جامعة الدول العربية. (2014). **الوطن**، الكويت، 2014/7/19، استرجعت في 2016/3/26 من www.alwatan.kw.tt

لؤي الطيار. (1999). **أمن الخليج العربي**. مركز الدراسات العربي الأوروبي.

محمد الفيلي. (2011). الكويت من الكيان السياسي إلى الدولة. **مجلة العربي**. العدد 627. استرجعت في تاريخ 2014/5/15 من www.alarabimag.com

مذكرات خالد سليمان العدساني. استرجعت في تاريخ 2014/5/21 من www.khamoosh.com/books

محمد غانم الرميحي. (1976). **البحرين.. مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي**. بيروت. لبنان: دار ابن خلدون.

مفيد الزيدي. (2012). **التيارات السياسية والفكرية في الخليج العربي (1971–2003)**. بيروت: منتدى المعارف.

مقابلة شخصية مع عبدالعزيز الشارخ. (2013). مدير معهد سعود الناصر الدبلوماسي في وزارة الخارجية. الكويت. 12 نوفمبر 2013.

نجاة عبدالقادر الجاسم. (2006). **القضايا العربية في مجلس الأمة الكويتي**. الكويت: دار قرطاس للنشر.

النظام الأساسي لمنظمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. استرجعت في 2016/3/26 من www.gcc-sg.org

نور الدين بن الحبيب حجلاوي. (2010). **تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. ط (2).

وزير الدفاع الشيخ سالم الصباح: لم نوقع أي اتفاق مع أي طرف لمنح قواعد أو تسهيلات عسكرية على أراضينا. (1987). **القبس**. العدد 5589، 4 نوفمبر 1987، ص 3، الكويت.

وساطة كويتية ناجحة وراء إعادة العلاقات بين ليبيا والسعودية. (1982). **صحيفة الخليج**. العدد 3466، ص 3، الثلاثاء 5 يناير 1982.

وليد الرجيب. (2014). **تاريخ الصراع السياسي في الكويت**. التيار التقدمي الكويتي. 2014/4/18. استرجعت في تاريخ 2014/5/14 من www.taqadomi.com

Al-Fayez, A. (1984). *The National security of Kuwait: External and internal dimensions*. University of Massachusetts. PhD Dissertation.

Clark, R. A. (2014). *Against all enemies*. Free Press

Terrill, A. W. (2007). Kuwait National Security and the US Kuwaiti Strategic Relationship after Saddam. *Strategic Studies Institute*. September 2007.

قدم في: ديسمبر 2015

أجيز في: مايو 2016